المقدمة الثانية
الفصاحة والمنهج المعياري

كتاب (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح) الذي ألفه ابن الطيب وكان يسميه أحيانا كثيرة (شرح نظم الفصيح) هو ــ كما بينا سابقا ــ شرح لكتاب أبي العباس ثعلب المسمى (كتاب اختيار فصيح الكلام) مرورا بواسطة وهي منظومة مالك بن المرحل السبتي. وقيمة هذا الشرح في نظري يمكن أن يبحث فيها من زوايا مختلفة. الا أن الزاوية التي تهمنا، لعلاقتها الوطيدة بالدراسة المعجمية، بل هي من صلب هذه الدراسة ولبها، هي ما أثاره الكاتب من مناقشات وأطلعنا عليه من وجهات نظر وآراء حول قضية الفصيح أو قضية المستوى الصوابي للالفاظ والاستعمالات اللغوية. فاذا حق لأبي العباس ثعلب أن (يختار) من العربية المشتركة الفصيحة ما شاء له من وجوه الاستعمال، وان يقدم ذلك (الاختيار) على أنه هو النموذج الأمثل والأجود الذي ينبغي اقتداؤه وتقليده، فان ابن الطيب بدوره كان يرى أن من حقه أن يسأل : على أي أساس أقيم هذا الاختيار ؟ وعلى أية معايير عرض أبو العباس (فصيحه) ؟. وهل المستوى الصوابي الذي ينبغي لمتعلم العربية أن يطابقه في كلامه وكتابته هو منحصر في هذا النموذج الذي قدمه ثعلب، أم أن أبا العباس انما استخدم ذوقه الشخصي، ومقاييس ثقافته الخاصة في حدود معرفته باللغة، وربما مقاييس مدرسته النحوية واللغوية إذ كان كوفيا ــ كما هو معلوم ــ وربما أخطأ الصواب في كثير من الأحيان وناقض كلامه كلام غيره ؟

لقد ناقش ابن الطيب اذن أبا العباس في بعض المعايير التي استخدمها، كما ناقش سواه من اللغويين (التصويبيين) كأمثال ابن درستويه وابن هشام والمرزوقي وابن السكيت وغيرهم. ومن خلال ذلك النقاش الممتع الذي لم يكن فيه صاحبنا يضع نفسه في مرتبة أدنى من هؤلاء المتقدمين على جلالتهم بل يبارزهم ندا لند، ومن خلال الجمع بين الآراء، والمقابلة بين وجهات النظر وشتى الاختيارات، وقع توضيح أمر جوهري وهو أن المستوى الصوابي لم يكن أمرا محددا بين العلماء العرب، وليس مرجعه الى أي شيء متفق عليه. فما اعتبره هذا فصيحا جعله ذاك مقابلا للفصيح، وما خطأه واحد صوبه آخر، وما وضعه الأول في أعلى سلم الفصاحة أنزله الثاني الى أوسط السلم أو أدناه. واذا أخذ بعض بمعيار الكثرة والشهرة دلالة على الفصاحة فغيره يأتي بنقيض ذلك، واذا قال أحدهم ان لغة الحجاز هي الصواب قال الآخر ان لغة تميم أو طيء ليست هي الخطأ

لم يكن ابن الطيب اذن مقلدا لذوق ابي العباس، ولا مختارا لما اختاره في جميع الاحوال، بل لقد عارضه منذ أول مثال أتى به، وهو قوله في الباب الاول من كتابه : «نَمَى المَالُ وَغَيْرُه يَنْمِي». فقد اعترض ابن الطيب على تفصيح هذا الوجه من الاستعمال دون غيره، وأتى بشاهد على اعتراضه وهو كلام المرزوقي في (شرح الفصيح) الذي يرى أن (نما) الواوي و(نمى) اليائي كلاهما سواء في رتبة الفصاحة. بل ان الواوي الذي تركه ثعلب ولم يختره هو الأفصح عند بعض العلماء.

واذا كان ثعلب قد اهتم فقط ب (ما يقال) واقتصر عليه، فابن الطيب نبه منذ البداية (في أول باب : فعلت بفتح العين) على أنه سيهتم بما تركه ثعلب وسكت عنه وهو (ما لا يقال). الذي يسميه : (مقابل الفصيح) . قال : «ونحن نلم باللغات المقابلة للفصيح ونبسط فيها القول ان شاء الله تعالى. (1)». وقد كان لاهتمامه بالمسكوت عنه مما تركه صاحب (الاختيار) مبررات عديدة :

1. منها تعيين الوجوه والاستعمالات الخاطئة واللاحنة في رأي ثعلب. حتى اذا تعينت وقع البحث فيها : هل هي كما قال أم أنه اخطأ في اختياره ؟

2. ومنها اظهار أن مقابل الفصيح الذي يتركه ثعلب ليس دائما يأتي ويكون بمعنى الخطأ واللحن. فقد يكون للكلمة (سلم فصاحة). فيختار ثعلب درجة من درجاته، وغالبا ما تكون هي الدرجة العليا. فاذا تكلم المرء على غير الوجه المنصوص عليه في كتاب ثعلب ظن أنه أخطأ. وهو ليس كذلك دائما. فقد يكون كلام هذا المرء صوابا لأنه طابق لهجة من لهجات العرب ووجها من وجوه استعمالها.

3. ومنها إظهار أن ثعلبا كثيرا ما يخطىء في اختياره لسبب من الأسباب. فيأتي بالخطأ ويجعله صوابا.

4. ومنها اعطاء رخص للمتكلمين ومستعملي اللغة، والتساهل معهم ما دام بالامكان تخريج كلامهم على وجه مسموع من بعض العرب ولو قل. ومن هنا يبدو لنا ابن الطيب منتميا الى الفئة المتساهلة من «التصويبيين» وليس من الفئة المتشددة. وهذا فيه عمل بالمبدأ اللغوي الذي يقول : خطأ الامس صواب الغد. أي أن المستوى الصوابي يتطور بتطور الأزمان.

وكما بين لنا كتاب ابن الطيب أن الفصيح لم يكن متفقا عليه بين العلماء، فكذلك استطاع أن يوضح أن ما يقابل الفصيح هو بالتلازم والضرورة غير محدد ولا متفق عليه، فتارة يكون هو الفصيح اذا كان هناك ما هو أفصح منه، وتارة يكون هو القليل الضعيف الذي لا يخرج عن لغة من لغات العرب ولكنه غير مستحسن، لأن المستحسن هو الفصيح أو الافصح. وأحيانا يكون هذا المقابل هو الخروج عن سائر كلام العرب بعدم التزام أية لغة من لغاتهم ولا أي وجه من وجوه استعمالهم. وهذا هو الخطأ الصريح او اللحن المذموم اتفاقا بين جميع التصويبيين.

سنحاول اذن ان نتتبع بعض هذه القضايا التي أثارها كتاب ابن الطيب ومن خلال ذلك سنتعرف على جملة من آراء الرجل في بعض المعايير التي حُكِّمَت في مسألة الفصيح وأخذ بها المصوبون.

ولكننا قبل الخوض في هذه القضايا، رأينا من الضروري أن نمهد بكلام نبين فيه كيف أن منهج اللغويين العرب القدامى قام على أساس أن (الفصاحة) هي معيار الصحة والصواب، وكيف أدى بهم ذلك الى الانتخاب من كلام العرب، ثم ترتيب هذا المنتخب بدوره في درجات متفاوتة، وهو ما نشأ حوله الخلاف في تحديد المستوى الصوابي. وكيف انعكست آثار هذا الخلاف على كتب اللغة عامة وكتب التصويب خاصة. وكل هذا ضروري لفهم نصوص ابن الطيب وآرائه، فهو حين ناقش التصويبيين وجادلهم ورد عليهم، انما كان في الحقيقة يناقشهم في مفهوم (الفصاحة)، وما تفرع عنها من معايير جزئية، ككثرة الاستعمال وقلته، والقياس والشذوذ. وغير ذلك.

وهذا أوان الشروع في هذا التمهيد، فنقول :

ان التزام شخص من الأشخاص مطابقة

(1) موطئة الفصيح : ص : 706 م.

كلامه لعرف وقواعد اللغة التي يستخدمها هو ما نسميه بمراعاة المستوى الصوابي لتلك اللغة، ولكل لغة ـــ كما هو معلوم ـــ مستواها الصوابي الذي تجب مطابقته ومراعاته ما دام لكل لغة عرفها وقواعدها الخاصة. بل ان لكل لهجة ولكل لغيّة تصطنعها فئة من الفئات أو شريحة من الشرائح الاجتماعية المكونة لمجتمع من المجتمعات مستواها الصوابي الذي يختلف عن المستوى الصوابي للغة العامة المشتركة بين سائر الفئات والشرائح، على أن المستوى الصوابي للغة المكتوبة ليس هو مستوى لغة الحديث العادي، ولغة الشعر ليس مستواها هو مستوى لغة النثر...، واللغة المكتوبة ليس لها مستوى صوابي واحد : فمستوى الصواب في لغة الأدب الرفيع ليس هو نفسه في لغة الصحافة، واللغة المستعملة في ميدان القضاء والقانون ليست هي اللغة المستعملة في حقل العلوم التجريبية... وهلم جرا.

ولا يتعدد المستوى الصوابي من هذه النواحي فقط، بل كذلك من حيث تعدد أنواع القواعد التي ينبغي التزامها، فاذا كان المرء يراعي القواعد الصوتية فيما يستعمله، فهو يحقق مستوى الصواب في هذه الناحية، واذا كان يراعي قواعد النحو والصرف والطريقة التي تركب بها الجمل فهو يراعي الصواب على هذا المستوى. واذا هو راعى العرف الجاري به العمل في استخدام الألفاظ فقد حقق المستوى الصوابي في الحقل المعجمي. واذا كان متحدثا وراعى قواعد السلوك الاجتماعي الخاص بتلك اللغة التي يستعملها، كأن يختار للمقام المناسب ما يناسبه من المقال، ويخاطب الشخص بما يفهمه ويليق به وبما يعتاد على مخاطبته بمثله، فهو أيضا قد حقق مستوى آخر من الصواب... وهكذا تتعدد المستويات الصوابية اذن. ومجموع هذه المستويات المكونة من (ص1 + ص2 + ص3 + ص4 ... الخ) هو الذي يكون في النهاية المستوى الصوابي العام للغة معينة أو لهجة داخل تلك اللغة.

والذين قاموا بجمع اللغة العربية وتدوينها في العصور الاولى لم يعملوا بمبدأ أن لكل لهجة مستوياتها الصوابية الخاصة. أي ان لها عرفها اللغوي وقواعدها التي تجعلها مغايرة لبقية اللهجات مهما كانت درجة هذا التغاير. فهم قد دونوا كلام عدد من القبائل الواقعة في وسط الجزيرة العربية، ومعنى هذا أنهم خلطوا بين مستويات صوابية ل (لغات) متعددة، ومعناه بالتالي أن المستوى الصوابي للغة الفصحى المشتركة التي وقع استخلاصها من (لغات) تلك القبائل المتعددة، ومن لغة الشعر ولغة النثر، قد تم اختياره واستخلاصه من مستويات متعددة، فكان بمثابة القاسم المشترك بينها. اذ لم يعد ذلك الرأي الذي كان يذهب الى ان لغتنا الفصحى إنما هي لغة واحدة منسجمة ـــ وهي لغة قريش ـــ وقع تعميمها، رأيا مقبولا عند كثير من الدارسين المعاصرين[2]. ولا سيما أن الفارابي في نصه المشهور الذي حدد به مواطن الفصاحة أي القبائل التي أخذت عنها اللغة الفصيحة، لم يجعل قريشا ولا حاضرة الحجاز من بين هذه المواطن. فلم يؤخذ عنهما شيء كما لم يؤخذ عن حضري قط. وعلل ذلك بأن «**الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم**[3]». واذا كان فريق من علمائنا القدامى يعتقدون أن القرآن الكريم ـــ وهو النموذج المثالي للغتنا الفصحى ـــ قد نزل بلغة قريش، فان فريقا آخر من المحققين ذهب الى عكس ذلك : فقد نقل السيوطي في (معترك الاقران) عن أبي بكر الواسطي أنه «في القرآن من اللغات خمسون لغة» أي

(2) انظر على سبيل المثال في مناقشة هذا الرأي ما قاله الدكتور داود عبده في (أبحاث في اللغة العربية) ص 79 وما بعدها. وانظر : (الأصول) للدكتور تمام حسان ص 78. وكتاب (في علم اللغة العام) للدكتور عبد الصبور شاهين ص 223. و (فقه اللغة) لعبده الراجحي ص 117.

(3) انظر نص الفارابي في المزهر : 211/1.

لهجة . ذكرها واحدة واحدة وذكر من بينها لغة قريش [4]. فلغة قريش حسب هذا الرأي لا تمثل الا لغة من خمسين. وهذا الفريق كان يؤول ما ذهب اليه أصحاب الفريق الأول — وهو أن القرآن نزل بلغة قريش — بأن معناه عندهم : أن لغة قريش كانت هي الاغلب «لان غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات من تحقيق الهمزة ونحوها وقريش لا تهمز [5]». وهنا لابد من اشارة موجزة الى ان الجدل الذي عرفه علماؤنا القدامى حول لغة قريش لم يكن في جميع أطواره جدلا علميا بريئا، بل علينا أيضا أن نربطه بالعامل الديني (كون النبي صَ من قريش) وعامل العصبية القبلية التي انبعثت من جديد في العصر الاموي.

وهناك فريق من الباحثين المحدثين يقول : انه في أواخر العصر الجاهلي نشأت لغة عربية أدبية فصيحة مشتركة هي التي كان يستخدمها الشعراء والخطباء اذا جمعتهم أسواق الادب ومحافل الخطابة، وبها كتبت المعلقات وسطرت المواثيق والمعاهدات، وبها أخيرا نزل القرآن الكريم. ويقولون انه كان بجانب هذه (اللغة الأدبية) الراقية الموحدة، لهجات قبلية محلية هي اشبه ما تكون بعاميات عصرنا الحاضر.

وهذا الرأي لا يعارض ما ذهبنا اليه من قبل، بل يؤيده كل التأييد : فهو من جهة يميز بين مستويين من اللغة العربية كانا واضحين على نطاق واسع : أولهما مستوى (اللغة الأدبية) وثانيهما مستوى (اللهجات) القبلية المتعددة. وهو من جهة ثانية يجعل من اللهجات القبلية عبارة عن مستويات مختلفة فيما بينها، فليست لهجة تميم هي لهجة طيء، ولا لغة قحطان هي لغة عدنان.

والثابت الذي لا جدال فيه أن الذين دونوا اللغة العربية وقعدوها لم يكتفوا بالمستوى الأول وهو اللغة الأدبية : لغة الشعر والخطابة والمواثيق... بل أضافوا لذلك ما جمعوه من أفواه الاعراب، اذ قصدوهم في بواديهم، وأكثروا من النقل عنهم والتسجيل لكلامهم، حتى أصبحت كلمة (الفصاحة) اذا أطلقت انصرف الذهن مباشرة الى التفكير في لغة الاعراب نحوا ومعجما وبلاغة أسلوب. وهذا مما جعل أحد المفكرين المعاصرين يقول : «الاعرابي صانع العالم العربي [6]».

والخلاصة ان لغوينا الأقدمين قد استخدموا من أجل وضع قواعد ومعايير (normes) هذه اللغة منهجا انتقائيا أو قل : منهجا معياريا (normative) وليس هذا واضحا مما سبق قوله فحسب، بل هو أيضا واضح من المصطلح الذي استخدموه لتعيين المستوى الصوابي الواجب مطابقته، ونعني به كلمة (فصاحة)، فهذا المصطلح يعبر جيدا عن مفهوم المعيارية كما سلكوها في المستويات المتعددة للدرس اللغوي وكذلك الدرس الأدبي. فالفصاحة لم يستخدمها البلاغيون والنقاد وحدهم من أجل الموازنة بين الاساليب وتعيين الأجود منها، ولكن استعملها كذلك أولئك الذين جمعوا المفردات اللغوية ودونوها في قواميس، واستعملها أولئك الذين وضعوا القواعد النحوية والصرفية. فكانت عند أصحاب القواميس معيارا لقبول الالفاظ أو رفضها، وعند النحاة والصرفيين معيارا للاخذ بهذه القاعدة دون الاخرى. بل عليك الا تعجب اذا أضفنا أنه أخذ بهذا المصطلح — المعيار أيضا في مجال الدرس الصوتي.

ففي هذا المجال الاخير نجدهم قد فاضلوا بين الأصوات العربية التي كانت شائعة بين مختلف

(4) معترك الأقران في اعجاز القرآن : 204/1.
(5) نفسه : 205/1.
(6) انظر (تكوين العقل العربي) للجابري ص 75.

القبائل. فأخذوا بعضها ـــ وهو الفصيح ـــ وتركوا بعضها ـــ وهو غير الفصيح ـــ. فالذي أخذوه هو هذه الأصوات الثمانية والعشرون التي كونت لائحة الابجدية الأساسية، وما يضاف اليها من صويتات أو تغيرات جزئية كالنون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم، والهمزة المخففة، وألف الامالة، وألف التفخيم...الخ (7). والذي لم يأخذوا به هو مجموعة أصوات أخرى قال عنها ابن سنان الخفاجي إنها لا تستحسن في الفصيح كالكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالشين، والجيم التي كالكاف... الخ (8).

ومن هذا القبيل أنهم طرحوا بعض اللغات التي نعتوها (باللغات المذمومة) كالكشكشة التي تبدل من كاف الخطاب في المؤنث شينا. وقد استشهدوا عليها بقول الشاعر :

فعيناش عيناها، وجيدش جيدها
ولونش، الا أنها غير عاطل (9).

وهذه اللغة نسبوها لربيعة أو بكر بن وائل أو تميم أو أسد أو بني سعد .... (10) أي لعدد من القبائل.

ومن (اللغات المذمومة) عندهم (الكسكسة) التي تبدل السين من كاف المخاطبة كقولهم : (أبوس ـــ أمس) في (أبوك ـــ أمك) وتنسب لبكر أو تميم أو هوازن أو ربيعة.

ومنها (العنعنة) وهي ابدال العين من الهمزة كقولهم (عن) موضع (أن).

ومنها لغات أخرى كثيرة كالتلتلة والعجعجة والتضجع وغيرها. .

فهذه اللغات تركوها رغم أنها كانت مستعملة في عصر التدوين، وقد وردت بها شواهد شعرية وأحاديث نبوية أحيانا، كالحديث الذي رووه باللغة الطمطمانية وهو قوله عليه السلام : (ليس من أمبر امصيام في امسفر) أي (ليس من البر الصيام في السفر).

بل كثيرا ما وصفت ألفاظ بأنها (مذمومة) أو (مرغوب عنها) أو (رديئة) أو (لا خير فيها) لمجرد ما وقع فيها من ابدال صوت من صوت آخر. قال ابن خالويه مثلا : «الطرياق لغة في الترياق، **ولا خير فيها** (11)». وقال أيضا : «ويقال : ـــ تطاللت بمعنى تطاولت **لغة سوء** (12)» وفي الصحاح : «**لغة** تميمية **قبيحة** في أفلتني (13)». وفي ديوان الأدب للفارابي : «الدِّجاج بالكسر لغة في الدجاج وهي لغة رديئة (14)» وفي الجمهرة : «رضبت الشاة : **لغة مرغوب عنها**. والفصيح : ربضت» (15). فهذه لغات لقبائل مختلفة وقع التفاضل بينها واختيار بعضها دون بعض بمعيار الفصاحة الذي لا يستند الى شيء سوى الذوق الشخصي القائم على ارضاء حاسة الأذن التي تعودت عند اللغوي الذي يقوم بعملية الاختيار والتفاضل على نوع من الأصوات ولم تتعود على أنواع أخرى.

ومبحث اللغات المذمومة واللغات الفصيحة

(7) انظر : سر الفصاحة ص 29. وقد تحدث عن هذه الصوتيات كثير من النحاة القدامى ابتداء من سيبويه.
(8) نفسه : ص 29، وقد ذكر أن الأصوات (الحروف) التي يحسن استعمالها في الفصيح عددها ستة والتي لا تحسن في الفصيح عددها ثمانية.
(9) هذا البيت الذي ينسبونه للمجنون، يروي روايات مختلفة هذه إحداها وأشهرها.
(10) انظر : لهجات العرب لاحمد تيمور ص 61 وما بعدها.
(11) المزهر : 225/1.
(12) نفسه : 225/1.
(13) نفسه : 224/1.
(14) نفسه : 224/1.
(15) نفسه : 223/1.

مبحث في الحقيقة مشترك بين الدرس الصوتي والدرس المعجمي، أي أنه صالح أيضا للاستشهاد به على استخدام معيار الفصاحة في مجال المعجم، فصانعوا القواميس العربية قد «انتخبوا» ولم يستوعبوا — كما سنرى في باب آخر — ومما تركوه نتيجة الانتخاب هذه اللغات (أي الالفاظ) المذمومة.

ويتضح الاعتماد على معيار الفصاحة في مجال المعجم من ناحية أخرى في كون الذين دونوا اللغة وألفوها في قواميس قد جعلوا الفيصل بين ما ينبغي قبوله وما ينبغي رفضه هو (كلام العرب) أو (لغة العرب). فهذا المصطلح الجديد الذي سنعود للحديث عنه في مكان آخر ليس الا ترجمة لـ (الكلام الفصيح) الذي حددوه بمعايير خاصة أهمها : معيار الزمان ومعيار المكان ومعيار الصحة (16). وبمقتضى هذه المقاييس تم تحديد مفهوم (لغة العرب) وبالتالي أعطي لـ (الفصاحة) مفهومها المعياري في المجال المعجمي. فقواميسنا العربية لم تنفتح على كل ما استعمل من اللغة العربية في عصر التدوين اذ أبعدت لغات قبائل كثيرة، وأبعدت لغات الحواضر، وأبعد العامي والمولد والمحدث، وأبعد ما كان مشبوها فيه أو مطعونا في صحته ولم توثق روايته.

وبامكاننا أن نقول بعد هذا ان (الفصيح) الذي يساوي (لغة العرب) أصبح بمثابة اطار عام يشمل سائر الالفاظ المسموعة والمنقولة. ولكنه داخل هذا الاطار العام ترتب الالفاظ في سلم الأفضلية حسب درجات متفاوتة. قال في المزهر : «رتب الفصيح متفاوتة ففيها فصيح وأفصح (17)». وأعلى درجة في هذا السلم هي (الأفصح) وهو (الغالب) و(الاكثر)، وأدنى درجة فيه هي درجة (النادر) و(القليل) و(المتروك). واللجوء الى هذا السلم المتعدد الدرجات ليس الا نتيجة من نتائج الجمع بين لغات قبائل متعددة لا لغة قبلية بعينها، والجمع بين مستوى اللغة الأدبية ولغة الاعراب والبدو، والجمع بين لغة جاهلية ولغة اسلامية، وهلم جرا.

وعلى مستوى الدرس النحوي والصرفي استعملت (الفصاحة) أيضا معيارا لوضع القواعد وتعميمها. فالكلام الذي استنبطت منه القواعد هو (كلام العرب) الذي لا يخرج عن حيز القبائل المسموح بالاستشهاد بلغتها في اطار الزمن والمكان المحددين. وداخل هذا الاطار العام (للفصاحة) وقع أيضا ترتيب الكلام في درجات حسب الكثرة والقلة والقياس والشذوذ. فالكثير المطرد هو الأفصح والقليل أو الشاذ يترك جانبا ليحفظ ولا يقاس عليه. وهكذا فإن اللغة التي تستعمل كلمة (أب) بالالف في النصب والواو في الرفع والياء في الجر، هي التي يعمم استعمالها، ويؤخذ بقاعدتها، لأنها هي اللغة الفصحى أي الأكثر استعمالا فيقال : (أبا — أبو — أبي). وأما لغة بعض القبائل الأخرى التي تستعمل (أبا) بالألف مطلقا كما جاء في الشاهد :

إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا
قـد بلغـا في المجد غايتاهـــا

فتحفظ في قائمة الشواذ ولا يباح استعمالها في اللغة الفصحى، وان كان مستعملها ليس مخطئا كل الخطأ. وكذلك فان اللغة التي جاء عليها قوله تعالى : «ان هذان لساحران» تعتبر لغة شاذة لا يقاس عليها ولا تعمم قاعدتها رغم ورودها في القرآن الكريم وهو النموذج المثالي للغتنا. وكذلك اذا وردت كلمات على وزن (استفعل) نحو (استحوذ) و(استصوب) وهي قليلة، وجب حفظها ونقلها لقلتها ولكن لا يجوز القياس عليها، لأن القياس يجب أن

(16) تحدثنا عن هذه المعايير بتفصيل في مكان آخر من الأطروحة.
(17) المزهر : 212/1.

يجري على ما هو كثير مثل : استقام ــ استحال ــ استراح ــ استباح ــ استزاد...

يقول ابن جني : «فأما أن تقل إحداهما جدا، وتكثر الاخرى جدا، فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسيا» (18).والانسان الذي يستعمل اللغة القليلة لا يكون مخطئا لكلام العرب الا أنه مخطيء لأجود اللغتين «فأما إن احتاج الى ذلك في شعر أو سجع فانه مقبول منه منعي عليه » ... (19).

فهو يقر بأنه لابد من المفاضلة بين لغات القبائل الفصيحة باعتبار درجة الكثرة والشيوع. فالكثير الشائع هو الذي يعول عليه في تعميم قواعد الفصحى. والشاذ والقليل لا يعمل بهما الا عند الضرورة القصوى كضرورة القافية في الشعر والسجع في النثر. ومع ذلك يكون استعمال هذا القليل الشاذ في مثل هذه الضرورة منعيا ومكروها.

ولابن جني نصوص أخرى في تأصيل هذه القاعدة التي عمل بها النحاة والصرفيون العرب، وهي اعتبار (الفصاحة) دائرة على معيار الكثرة والشيوع. فهو يقول في موضع آخر : «فان ورد من بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فانه لا يقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة الا أن يكثر من ينطق به منهم (20).»

وهذا المعيار الذي كرر القول فيه ابن جني ــ وهو الأخذ بالاكثر والأشهر ــ صرح به كثير ممن قبله، منهم أبو عمرو بن العلاء الذي سأله أحدهم فقال : «أخبرني عما وضعت مما سميته عربية : أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا. فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : **أعمل على الاكثر وأسمي ما خالفتني لغات** (21)».

والنتيجة هي أنه داخل الاطار العام (لكلام العرب) أي (الفصيح) ترتب الاستعمالات في سلم متفاوت الدرجات. أعلاها هو (الافصح) ويعني الأكثر والأشهر، وأدناها هو الذي يحفظ ولا يعمل به. وخارج هذا السلم يوضع (الخطأ) و(اللحن).

ولابن هشام نص مشهور في ترتيب درجات سلم الفصاحة القائم على معياري القلة والكثرة. فهو يقول :

«اعلم أنهم يستعملون : غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا فالمطرد لا يتخلف. والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف. والكثير دونه. والقليل دون الكثير. والنادر أقل من القليل ... (22)».

فكلام العرب يتدرج عنده في خمسة مراتب على النحو التالي :

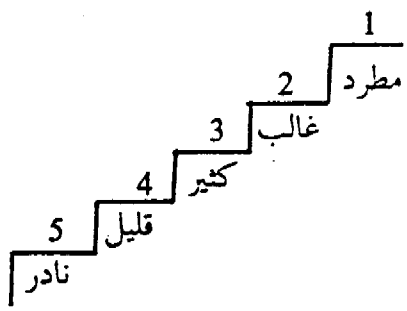

والمرتبة العليا هي الفصحى والثانية أقل فصاحة وهكذا حتى نصل الى أدنى درجة وهي درجة ما هو صائب لكن لا يعمل به.

(18) الخصائص : 10/2 ــ 12.
(19) نفسه.
(20) نفسه : 25/2.
(21) طبقات الزبيدي : ص 39.
(22) عن المزهر : 234/1.

واذا انتقلنا الآن الى مجال الدراسات الأسلوبية التي اهتم بها النقاد والبلاغيون، وجدنا مصطلح (الفصاحة) هو أهم معيار توزن به الأساليب ويميز الجيد من الرديء. فيختار على مستوى اللفظ المفرد ما حقق أعلى نسبة من الجرس والرنين اللذين يقع تذوقهما بحاستي الأذن واللسان. فالجيد هو ما عذب وقعه على الأذن وخف به النطق على اللسان. والرديء ما كان عكس ذلك. ويختار على مستوى التراكيب ما تحققت فيه جودة النظم وحسن التأليف. فالفصاحة اذن عند هؤلاء مردها الى الذوق الشخصي الذي يتفاوت بتفاوت ما يكتسبه المرء من (الدربة والممارسة). ولا أدل على تحكيم الذوق عند هذه الفئة من العلماء من قول ابن السبكي في (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) : «الثلاثي أحسن من الثنائي والأحادي ومن الرباعي والخماسي (23)» وأين المقياس العلمي المسلم به في تقسيمه رتب الفصاحة في تراكيب الثلاثي الى اثني عشر تركيبا هي :

1 . الانحدار من المخرج الاعلى الى الاوسط الى الأدنى نحو (ع د ب).
2 . الانتقال من الأعلى الى الأدنى الى الأوسط نحو (ع ر د).
3 . الانتقال من الأعلى الى الأدنى الى الأعلى نحو (ع م هـ).
4 . الانتقال من الأعلى الى الأوسط الى الأعلى نحو (ع ل ن).
5 . من الأدنى الى الأوسط الى الأعلى نحو (ب د ع).
6 . من الأدنى الى الأعلى الى الأوسط نحو (ب ع د).
7 . من الأدنى الى الأعلى الى الأدنى نحو (ف ع م).
8 . من الأدنى الى الأوسط الى الادنى نحو (ف د م).
9 . من الأوسط الى الأعلى الى الأدنى نحو (د ع م).
10. من الأوسط الى الأدنى الى الأعلى نحو (د م ع).
11. من الأوسط الى الأعلى الى الأوسط نحو (ن ع ل).
12. من الأوسط الى الأدنى الى الأوسط نحو (ن م ل).

وقوله بعد ذلك : «ان أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى الى الأوسط الى الادنى (24)» فكيف يكون (ع د ب) أحسن من (ع ر د) أو من (ع م هـ) أو من غيرهما ؟

وخلاصة ما سبق ان الذين وضعوا (عرف) اللغة العربية الفصحى وقعدوا قواعدها قد استخدموا منهجا معياريا يمكن أن يوصف في آن واحد بأنه انتقائي وتلفيقي وتفاضلي.

فهو انتقائي لأنهم لم يستقرئوا سائر اللغات واللهجات وانما اقتصروا على ماسموه (كلام العرب) الفصيح الذي تحدده معايير زمانية ومكانية معينة.

وهو تلفيقي لأنهم بعد أن حصروا (كلام العرب) في زمان ومكان معينين جمعوا بين لغات قبائل متعددة من جهة وبين مستوى اللهجات ومستوى اللغة الأدبية من جهة ثانية. ولم يقتصروا على لغة أو لهجة معينة، أو بعبارة أخرى لم يصفوا كل لغة على حدة ويستخرجوا قواعدها الخاصة بها

(23) عن المزهر : 199/1.
(24) المزهر : 197/1 ــ 198.

وانما عملوا ب (تداخل اللغات)[25]. والجمع بينها، ومن هذا الجمع تم استخراج القاسم المشترك الذي أصبح هو (الفصحى). ومن هنا وجدنا تعددا في قواعد النحو والصرف بل تضاربا بينها أحيانا. وتضخما كبيرا في المعجم بسبب ما اشتمل عليه من كثرة المترادف والمتضاد والمشترك، وما فيه من تعدد المصادر والجموع والصيغ، فأنت في (صقر) مختار بين (صقر) و(سقر) و(زقر) وفي (أصبع) مختار بين عشر لغات، وفي (كذب) مختار بين المصادر التالية : (كَذِبٌ ــ كِذْب ــ كِذَاب ــ كِذَّاب). ولك في (الترب) احدى عشرة لغة وهي : (التُّرْب ــ التُّراب ــ التُّربة ــ التَّرباء ــ التِرباء ــ التَيْرب ــ التَيْراب ــ التَوْرب ــ التَّوراب ــ التَّريبه ــ التَرْيَب [26]. ولك أن تجمع (الثَّغْب)[27] على ثِغاب أو أثْغاب أو ثِغْبان أو ثُغْبان. ولك أن تقول : نما ينمو نموّا بمعنى زاد أو أن تقول : نمى ينمي نميا ونُميا ونماء ونمية [28]. ولا حصر للأمثلة.

وهو تفاضلي لأنه بعد إتمام الجمع بين هذه اللغات التي تدخل في إطار الفصيح، انتقل اللغويون الى تصنيفها في سلم متفاوت الدرجات فيه الأفصح والفصيح والاقل فصاحة. فهم اذا كانوا قد جمعوا بين ثلاث لغات في قولهم : (هذا ملك يميني) بأن جعلوا الميم في (ملك) مثلثة. فانهم ــ أو بعضهم ــ اعتبروا الفتح في هذه الكلمة هو الأفصح. وكذلك قالوا : «ضربة لازب أفصح من لازم، وبُهِت أفصح من بَهُت وبَهِت [29]».

وهم اذا كانوا قد جمعوا بين اللغة الأدبية، التي بها كتب الشعر ونزل القرآن ودون الحديث، وبين اللهجات القبلية على تعددها، فانهم قد رتبوا ما اجتمع من ذلك في درجات، فقالوا من جهة ان أفصح الكلام على الاطلاق هو كلام الله [29]. وبعده في المرتبة كلام الرسول (ص) لأن الرسول أفصح الخلق [30] وبعده كلام قريش لأنها أفصح العرب [31]، وبعده كلام سائر القبائل الفصيحة، وبعده الكلام غير الفصيح أو الخارج عن دائرة الفصاحة. وقالوا من جهة ثانية ان لغة الشعر أعلى من لغة النثر وذلك حين المفاضلة بين كلام العرب بعضه ببعض. لذلك كانت أكثر شواهد النحاة والمعجميين والبلاغيين من الشعر. وهكذا نجد أن (الفصيح) هو بمثابة بيت هرمي الشكل سقفه أو قمته كلام الله، وأرضه أو سفحه كلام سائر القبائل العربية الفصيحة غير قريش على النحو الذي يوضحه الرسم التالي :

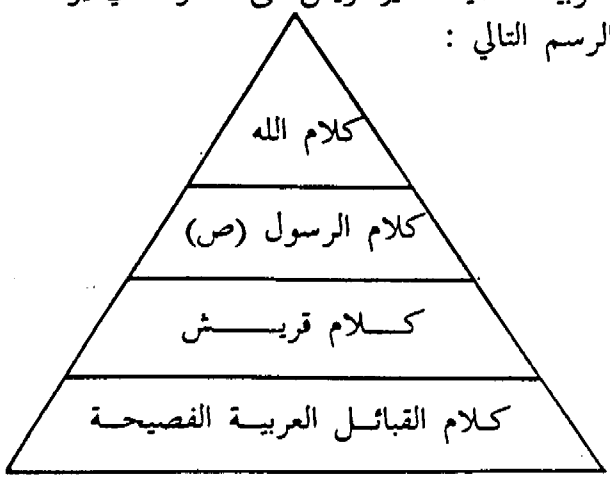

وكون المنهج الذي اتبع انتقائيا تفاضليا معناه من ناحية اخرى أن لغوينا القدامى لم يقفوا عند حد الوصف المجرد بل تجاوزوه الى التوجيه والتعليم،

(25) انظر المزهر : (262/1) في (تداخل اللغات).
(26) انظر القاموس.
(27) الثغب ــ بالفتح ــ والثَّغب ــ بالتحريك ــ : الطعن والذبح وأكثر ما بقي من الماء في بطن الوادي (القاموس).
(28) المزهر : 213/1.
(29) انظر : المزهر : 213/1.
(30) نفسه : 209/1.
(31) نفسه : 209/1.
(32) الاقتراح للسيوطي : ص 202.

فأصبح اللغوي من وظيفته أن يبين للمستعمل ما ينبغي له وما لا ينبغي، ما هو صواب وما هو خطأ، ما هو فصيح وما هو أفصح.

ولقد زاد من إرساخ المعيارية الانتقائية التفاضلية وتعميق جذورها ظهور فئة اللغويين «التصوييين» الذين كانوا ينقسمون قسمين ــ كما أشرنا في الباب السابق ــ قسم ينطلق من الصواب ليصل الى الخطأ، أي من وضع النموذج المثالي الأجود الذي ينبغي تمثله واقتداؤه ومن ورائه يتم التنبيه على الخطأ الممنوع أو الاستعمال الجائز لكنه غير جيد. وهؤلاء هم أصحاب كتب الاختيارات الفصيحة التي نجد في مقدمتها (اختيار فصيح ثعلب). وقسم ينطلق من التنبيه على الخطأ الشائع أو الاستعمال الرديء ليصل الى الوجه الامثل والاستعمال الأصوب. وأصحاب هذا القسم هم أولائك الذين اشتهروا بوضع كتب (لحن العامة) و(لحن الخاصة). أو بعبارة اخرى فإن الاتجاه الأول كان ينطلق من : (قل هكذا) والاتجاه الثاني كان ينطلق من : (لا تقل هكذا). وبذلك يلتقيان في نقطة واحدة وهي توجيه المستعمل وتلقينه والأخذ بيده.

لكن بمقدار ما عمل التصوييون على إرساخ المعيارية بهذا الشكل، وبمقدار ما كانوا متفقين على توجيه المستعمل وتعليمه الصواب بمقدار ما اختلفوا في تحديد الاستعمال الصائب أو المستوى الصوابي الذي ينبغي التزامه وتجب مطابقته. فهم من هذه الزاوية أيضا كانوا فئتين : فئة متشددة تعتقد أن المستوى الذي على المستعمل أن يلتزمه هو الدرجة العليا في سلم الفصاحة (أي الافصح)، وفئة متساهلة تعتقد أن المستعمل يكفيه أن يحاكي لغة من لغات العرب ــ ولو أنها في أدنى السلم ــ ليكون كلامه صحيحا. ومؤلفو كتب (الفصيح) جلهم من الفئة الأولى وكذلك أصحاب (لحن الخاصة). أما مؤلفو (لحن العامة) فبعضهم كان من الفئة الأولى كالزبيدي صاحب (لحن العوام)، وابن الجوزي صاحب (تقويم اللسان). وبعضهم كان من الفئة الثانية كابن هشام صاحب (المدخل الى تقويم اللسان)، ولذلك رأيناه يرد على الزبيدي وابن الجوزي ويصوب كثيرا من الوجوه التي خطأ فيها العامة. وسنرى أن ابن الطيب الشرقي كان أيضا من الفئة المتساهلة.

ولما كانوا منقسمين حول مستوى الصواب فقد انقسموا بالتلازم حول مستوى الخطأ، أي حول ما يقابل الفصيح. فاذا كان (الأفصح) عند الفئة المتشددة هو المستوى الصوابي فان مقابل هذا المستوى عندهم هو (الفصيح) وما دونه. واذا كان الفصيح ــ لا الأفصح ــ عند الفئة المتساهلة هو المستوى الصوابي، فإن ما يقابله عندهم هو عدم التزام لغة من لغات العرب ولو ضعفت أو وجه من الوجوه النحوية والصرفية ولو لم يكثر استعماله. ومعنى هذا أن فئة كانت تعمل باللغة المشهورة الكثيرة الاستعمال المطردة في القياس، وفئة لا ترى لذلك ضرورة. وهذا ما سوف توضحه لنا الامثلة الكثيرة التي نسوقها من (موطئة الفصيح) لابن الطيب.

وهكذا فان النقاش الذي دار بين اللغويين التصوييين وما نشأ عنه من خلاف في تحديد مستوى الصواب، هما من الأمور التي يتبين بها ــ بطريقة لا مباشرة ولا مقصودة ــ ما ترتب عن الاخذ بالمنهج المعياري الانتقائي التفاضلي التلفيقي من نتائج سلبية. بل لقد بينت كتب هؤلاء كيف كانت هذه المعيارية تسمح بتداخل عوامل خارجة عن المنهج اللغوي الذي يقوم على الوصف المجرد مع التحليل والاستنتاج، كالعوامل الذاتية أو الدينية أو القومية أو الاجتماعية، في تحديد المستوى الصوابي. فكثيرا ما كان اللغوي يحتكم الى ذوقه الشخصي فيجعل (ع د ب) مثلا أفصح من غيرها، أو الى ثقافته الخاصة ومقدار تحصيله من العلم، فهو يصدر حكمه بناء على

استقرائه الخاص فلذلك يأتي غيره بما لم يطلع عليه فيخالفه في الرأي. وقد يحتكم الى مذهبه في اللغة والنحو، كأن يكون من أصحاب المذهب الكوفي فيعمل بما قاله أحد القدامى وهو أن الكوفيين «لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبَوَّبوا عليه بخلاف البصريين [32]».

والعامل الديني هو الذي جعل اللغويين — أو أغلبهم — يرتبون الكلام في ذلك السلم المتفاوت الدرجات — كما أشرنا سابقا — والعامل القومي هو الذي يجعل الكلمة العربية أفصح من الكلمة الأعجمية الدخيلة. والعامل الاجتماعي هو الذي يجعل لغة المثقفين هي الافصح من لغة العامة...

وأخيرا فان تداخل هذه العوامل، الخارجة عن نطاق المنهج اللغوي القائم على الوصف لا التوجيه، هو الذي يجعل الدارسين المحدثين يقدحون في المناهج المعيارية القديمة سواء المستخدم منها عند العرب أم عند غير العرب، ويعيبون فيها — في جملة ما يعيبون — وأنها تقوم بتصنيف اللغة الى مستويات بعضها جيد وبعضها رديء. وهو ما سنعود للحديث عنه في موضع لاحق [33].

(33) انظر ص (279) من الأطروحة المرقونة.